توظيف فخر الدين الرازي الشاهد الشعري النحوي في توجيه القراءات القرآنية في تفسيره (مفاتيح الغيب)

د. خالد علي علي دهمة

د. سوزانا بنت سليمان

أ. د. السيد محمد سالم

جامعة السلطان زين العابدين– ماليزيا

khaledduhmah@gmail.com, suzana@unisza.edu.my, sayedsalim@unisza.edu.my

الملخّص

مما لا شك فيه أن الاعتماد على الشاهد الشعري النحوي في توجيه القراءات القرآنية من الأهمية بمكان حيث أن المفسر لا غنى له في بعض المواضع من الاستشهاد ببيت من الشعر في توجيه قراءة من القراءات؛ والشواهد الشعرية النحوية منها ما هو متواتر منسوب وآخر مجهول النسب، وكذلك القراءات القرآنية مختلفة حسب لغات العرب ولهجاتهم فمنها المتواتر وغير ذلك، الأمر الذي يجعل المهتم بعلم اللغة والقراءات السعي في معرفة وكيفية تناول الفخر الرازي في تفسيره (مفاتيح الغيب) هذه المادة الشعرية النحوية، وكيف وظفها لبيان أوجه القراءات فيها؟ وهنا تكمن مشكلة البحث. وتأتي أهمية البحث: في أن الشاهد الشعري النحوي أتى لضبط اختلاف القراءات وتوجيه معناها وصولًا لترجيح الأقوى معنىً والأصح وجهًا، وتظهر أهمية البحث أيضًا في أن الشاهد الشعري يساعد في فهم أسرار القراءات القرآنية، وإثبات أوجه الإعراب النحوي فيها. كما سلك هذا البحث المنهج الوصفي المعتمد على تحليل إيراد الشاهد الشعري وموضع وجه استشهاده ورأي الفخر الرازي فيه والمقارنة بين الشاهد الشعري والقراءات لما فيهما من اختلاف القبول والرد. وقد جاء هذا البحث في عشرة مباحث وخاتمة تتضمن النتائج وأخيرًا المصادر والمراجع. وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج منها: أن فخر الدين الرازي استعان في تفسيره (مفاتيح الغيب) بالشواهد الشعرية النحوية لتوجيه القراءات القرآنية. وأن الشواهد التي أوردها لتوجيه القراءات كانت من عصور الاحتجاج المعروفة، وكان فخر الدين الرازي يخضع القواعد النحوية للقراءات القرآنية ويتعجب من منهج النحاة الذين يستحسنون إثبات لغة ببيت مجهول ولا يستحسنون إثباتها بقراءة سبعية متواترة.

الكلمات المفتاحية: الشاهد الشعري، النحو، التوجيه، القراءات القرآنية.

المقدمة

من الأحيان، أصحاب كتب التفسير عادة يكونون من أتباع النحاة، فمعلوم أنّ المفسر لكتاب الله لا بد له من التمكن من علم النحو، الذي هو من علوم الآلة المهمة لكل عالم في الشريعة، ومن المعروف أن كتب التفسير مليئة بالمسائلة النحوية المختلفة، والمتأمل في العلاقة بين الشواهد الشعرية والقراءات القرآنية يجدها علاقة مترابطة، وذلك لما للشعر من تأثير في اختلاف علماء النحو في المسائل النحوية، ويستفاد من ذلك الاختلاف وجود فوائد جليلة ولطائف قيمة في كتب التفسير عند دراسة الشواهد الشعرية المتعلقة بالقراءات القرآنية, وللرازي في تفسيره توجيهات استخرجها من خلال استشهاده بالشعر على تلك القراءات، يقول الأستاذ عباس حسن: "ومن العجب أنك قد ترى مسائل نحوية جليلة, مفرقة في كتب التفسير, كالذي نراه في تفسير الزمخشري, والفخر الرازي, والبيضاوي, ففيها بعض اللطائف والدقائق التي لا وجود لها في كتب النحو أحياناً، أو التي يعز الاهتداء إليها في كتبه الخاصة أحياناً أخرى" (عباس حسن،١٩٦٦م:٢٠٨-٢٠٩).

وهذا البحث سيتناول توظيف فخر الدين الرازي للشواهد الشعرية النحوية في توجيه القراءات القرآنية في تفسيره (مفاتيح الغيب).

منهجية البحث

تعتمد منهجية البحث على التحليل الوصفي، حيث سيتم حصر الشواهد الشعرية النحوية التي استخدمها فخر الدين الرازي في توجيه القراءات القرآنية في تفسيره (مفاتيح الغيب)، وتحليلها من حيث النحو والبلاغة والسياق القرآني.

سيتم تقسيم البحث إلى عدة مراحل:

المرحلة الأولى: تعريف مفهوم الشاهد الشعري النحوي وبيان وظيفته في التفسير.

المرحلة الثانية: حصر الشواهد الشعرية النحوية التي استخدمها فخر الدين الرازي في توجيه القراءات القرآنية في تفسيره (مفاتيح الغيب).

المرحلة الثالثة: تحليل الشواهد الشعرية النحوية من حيث النحو والبلاغة والسياق القرآني.

المرحلة الرابعة: استخلاص النتائج والتوصيات.

سيتم استخدام الأدوات التالية في البحث:

التحليل الوصفي: لحصر الشواهد الشعرية النحوية وتحليلها من حيث النحو والبلاغة والسياق القرآني.

المقارنة والتحليل: لمقارنة الشواهد الشعرية النحوية التي استخدمها فخر الدين الرازي مع الشواهد التي استخدمها المفسرون الآخرون.

الاستقراء: للاستدلال على القواعد النحوية والبلاغية التي استخلصها فخر الدين الرازي من الشواهد الشعرية النحوية.

يتوقع أن يساهم هذا البحث في إثراء الدراسات القرآنية والتفسيرية، من خلال الكشف عن منهجية فخر الدين الرازي في استخدام الشاهد الشعري النحوي في توجيه القراءات القرآنية، وبيان الأثر الذي تركه هذا النهج في التفسير.

نتائج البحث ومناقشتها

وقد ضم تفسير فخر الدين الرازي شواهد شعرية نحوية كثيرة، إلا أن هذا البحث سيقتصر على الشواهد النحوية التي وردت لتوجيه القراءة القرآنية، وقد قُسّم هذا البحث إلى عشرة مباحث تحتوي على المسائل المتعلقة بالقراءات القرآنية وبيان توجيه الرازي لها باستخدام الشاهد الشعري النحوي، مع بيان المخالفات النحوية إن وجدت ومناقشتها والترجيح بينها إن أمكن. وفيما يلي المسائل النحوية في ذلك:

المبحث الأول: مجيء المثنى بالألف دائماً

قال الله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (سورة طه، آية:٦٣)، أورد الرازي عند كلمة: ﴿إِنْ هَذَانِ﴾ اختلاف النحاة في المثنى يجيء بالألف دائماً أو لا، والمعروف أن اسم "إنّ" المثنى يأتي منصوبًا بالياء وفق قواعد النحاة، وقد استشهد الرازي بثمانية شواهد شعرية تثبت أن المثني قد يأتي بالألف دائماً على لغة بعض العرب، فقال: وأنشد الفراء على هذه اللغة:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ ولَوْ يَرَى *** مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

(المتلمس الضُّبعي،١٩٧٠م:٣٤)، وأنشد غيره:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذُنَاهُ ضَرْبَةً *** دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

(ابن منظور،١٤١٤هـ:٨:١٩٧)، قال رجل من بني ضبة جاهلي:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا *** وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

(رؤبة بن العجّاج،١٩٠٣م:١٨٩)، قال آخر:

طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطِرْ عَلَاهَا *** وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا

(رؤبة بن العجّاج،١٩٠٣م: ١٦٨)، وقال آخر:

كَأَنَّ صَرِيفَ نَابَاهُ إِذَا مَا *** أَمَرَّهُمَا صَرِيرَ الْأَخْطَبَانِ

(زهير بن أبي سلمة،١٩٨٨م:١٣٢)، قال: وأنشدني يونس لبعض بني الحرث:

كَأَنَّ يَمِينَا سَحْبَلٍ وَمَصِيفَهُ *** مُرَاقُ دَمٍ لَنْ يَبْرَحَ الدَّهْرُ ثَاوِيَا

(أبو تمام الطائي،١٣٢٢هـ:١/٩٩). وأنشدوا أيضاً:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا *** قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

(رؤبة بن العجّاج،١٩٠٣م:١٦٨). وقال ابن جني روينا عن قطرب:

هُنَاكَ أَنْ تَبْكِي بِشَعْشَعَانِ *** رَحْبِ الْفُؤَادِ طَائِلِ الْيَدَانِ

(ابن جني،٢٠٠٠م:٢:٢٠٣).

موضع الشاهد الشعري الأول: "لِنَابَاهُ" حيث جر المثنى بالألف، والقياس أن يقول: "لنابيه"، وهذا دليل على أن بعض العرب يجعلون المثنى بالألف في جميع أحواله.

موضع الشاهد الشعري الثاني: "أُذُنَاهُ" حيث خفض المثنى بالألف وكان القياس أن يقول: "بين أذنيه" لإضافة الأذنين إلى الظرف على اللغة المشهورة.

موضع الشاهد الشعري الثالث: "وَالْعَيْنَانَا" حيث جاء بالألف وهو مثنى مع أنه منصوب، فدلّ ذلك على أنه يلزم الألف.

موضع الشاهد الشعري الرابع: "عَلَاهُنَّ", "عَلَاهَا", "حَقْوَاهَا" حيث بقيت الألف فيها ولم تقلب ياءً عند إضافتها إلى المضمر، والشائع المعروف: "عليهن" "عليها" "حقويها".

موضع الشاهد الشعري الخامس: "نَابَاهُ" حيث أتى مخفوض بالألف والقياس أن يقول: "نابيه" لأنه مخفوض بالياء مضاف إليه.

موضع الشاهد الشعري السادس: "يَمِيْنَا" حيث جاءت مثنى منصوبة بالألف، والقياس أن تكون: "يمِيْنَيْ" بالياء اسم كأن منصوب، وعلى الرواية الأخرى "بِجَنْبَا" جاءت مجرورة بالألف، والقياس أن تكون: "بجنبَيْ" بالياء لأنه اسم مجرور.

موضع الشاهد الشعري السابع: "أَبَاهَا" الثالثة لأنها مجرورة حيث جاءت بالألف في حالة النصب ولم تقلب ياء.

موضع الشاهد الشعري الثامن: "بشعشعان" لزوم الألف المثنى في حالة الجر والنصب، قال الرازي أنها لغة بعض العرب [بني الحارث] وهي موافقة قراءة من قرأ: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ بالألف وهي قراءة جميع القرّاء إلا أبا عمرو: "وأجمعوا على لفظ الألف في قوله هذان إلا أبا عمرو فإنه قرأها بالياء"(ابن خالويه،١٤٠١هـ:٢٤٢). وقد أورد الرازي اختلاف النحويون في هذه القراءة وذكر توجيهات لها، فقال: "الوجه الأول: وهو الأقوى أن هذه لغة لبعض العرب وقال بعضهم (الواحدي، ١٩٩٤م:٣:٢١١) (الأزهري،٢٠٠١م:١٥:٤٠٦).

ثم دلّل الرازي لهذا الوجه أو اللغة بقول الفراء: "وذلك – وإن كان قليلاً – أقيس لأن العرب جعلوا الواو تابعة للضمة وجعلوا الياء تابعة للكسرة، فلمّا رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحاً: تركوا الألف تتبعه"(الفراء، ١٩٨٣م:٢:١٨٤)، ثم ذكر الرازي توجيه قطرب في ذلك: "أنهم يفعلون ذلك فراراً إلى الألف التي هي أخف حروف المد".

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الكوفيين يعتمدون هذه الشواهد الشعرية في إثبات الألف في حالة الرفع والنصب والجر، وكذلك دخول اللام في خبر إن ولكن، وما ذهب إليه الكوفيون خُرج إما على زيادة اللام في خبر لكن وإما على شذوذه، وأما البصريون فيرون أن اللام دخلت على خبر "إن" المكسورة الهمزة المشددة النون وأصل الكلام "ولكن إنني من حبها لكميد" وهذه بعض الأجوبة في الإعراب لدى البصريين.

وقد مال الرازي ورجح قول من أثبت ألف التثنية في جميع إعرابه وأتى باحتمال آخر فقال: "هذا أقوى الوجوه في هذه الآية ويمكن أن يقال أيضاً: الألف في هذا من جوهر الكلمة والحرف الذي يكون من جوهر الكلمة لا يجوز تغييره بسبب التثنية والجمع لأن ما بالذات لا يزول بالعرض فهذا الدليل يقتضي أن لا يجوز أن يقال: (إن هذين) فلما جوزناه فلا أقل من أن يجوز معه أن يقال إن هذان".

المبحث الثاني: مجيء ﴿السَّعْدِينَا﴾ جمع سعد والمراد أتباعه

قال الله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ﴾ (سورة الصافات، الآية:١٣٠)، ذكر الرازي عند قوله: ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ أن فيها قراءتين: **الأولى:** (آلِ ياسين) على إضافة لفظ آلٍ إلى لفظ ياسين قرأ بها نافع وابن عامر ويعقوب. **والثانية:** (إلْ ياسين) بكسر الألف وجزم اللام موصولة بياسين، قرأ بها الباقون. ثم قال الرازي: أما القراءة الأولى ففيها وجوه الأول: وهو الأقرب أنا ذكرنا أنه إلياس بن ياسين فكان إلياس آل ياسين الثاني: (آل ياسين) آل محمد ﷺ والثالث: أن ياسين اسم القرآن، كأنه قيل سلام الله على من آمن بكتاب الله الذي هو ياسين، والوجه هو الأول لأنه أليق بسياق الكلام، وأما القراءة الثانية ففيها وجوه: **الأول:** قال الزجاج يقال ميكال وميكائيل وميكالين، فكذا هاهنا إلياس وإلياسين. **والثاني:** قال الفراء هو جمع وأراد به إلياس وأتباعه من المؤمنين، كقولهم المهلبون والسعدون. ثم استشهد ببيت شعري على ذلك قال:

أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَّعْدِينَا (رؤبة بن العجّاج،١٩٠٣م:١٩٣).

موضع الشاهد الشعري: "السَّعْدِينَا" أتت جمع والمراد به: سعد وأتباعه، قال سيبويه في الكتاب وهو يتكلم حول هذا الشاهد: الأسماء للجمع ... فيما لحقته الواو والنون في الرفع؛ والياء والنون في الجرّ والنصب ... والجمع هكذا في الأسماء كثير، وهو قول يونس والخليل (سيبويه،١٩٨٨م:٣/٣٩٥-٣٩٦).

مما سبق تبيّن أن الرازي في هذه المسألة رجح الوجه الأول من القراءة الأولى وأن إلياس من أتباع ياسين ومن آلهم، وكذلك القراءة الثانية بأنه جمع والمراد به الأتباع وهو قريب من الأول وعليه أورد الشاهد

الشعري. وقد جاء الشاهد الشعري في مواضع آخر شاهداً على أن: "السَّعْدِينَا" حيث عرّف العلم المجموع بـ "أَل"، وهذا يؤكد وجهة نظر ابن جني من تحمل اللام في التثنية والجمع (ابن جني،٢٠٠٠م: ١٢٨/٢).

المبحث الثالث: رفع المبتدأ ﴿كُلٌّ﴾ لتأخر ضمير الفعل المحذوف عنه

قال الله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ (سورة الحديد، الآية:١٠)، قال الرازي عند قوله: ﴿وَكُلًّا﴾ القراءة المشهورة: ﴿وَكُلًّا﴾ بالنصب، لأنه بمنزلة: زيداً وعدت خيراً، فهو مفعول وعد، وقرأ ابن عامر: ﴿وَكُلٌّ﴾ بالرفع، وحجته أن الفعل إذا تأخر عن مفعوله لم يقع عمله فيه، والدليل عليه أنهم قالوا: زيد ضربت، وكقوله في الشعر:

قَدْ أَصْبَحَتْ أَمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

(أبو النجم العجلي،٢٠٠٦م:٢٥٦).

موضع الشاهد الشعري: "كُلُّهُ" حيث جاء مرفوعًا لتأخر ضمير الفعل المحذوف، والتقدير فيه: "لَمْ أَصْنَعه". ثم قال الرازي بعد أن أورد الشاهد الشعري: روي "كُلُّهُ" بالرفع لتأخر الفعل عنه لموجب آخر، واعلم أن للشيخ عبد القاهر في هذا الباب كلاماً حسناً (الجرجاني عبد القاهر،١٩٩٢م:٢٨٤,٢٨٥)، قال: إن المعنى في هذا البيت يتفاوت بسبب النصب والرفع، وذلك لأن النصب يفيد أنه ما فعل كل الذنوب، وهذا لا ينافي كونه فاعلاً لبعض الذنوب، فإنه إذا قال: ما فعلت كل الذنوب، أفاد أنه ما فعل الكل، ويبقى احتمال أنه فعل البعض، بل عند من يقول: بأن دليل الخطاب حجة يكون ذلك اعترافاً بأنه فعل بعض الذنوب.

أما رواية الرفع، وهي قوله: كله لم أصنع، فمعناه أن كل واحد من الذنوب محكوم عليه بأنه غير مصنوع، فيكون معناه أنه ما أتى بشيء من الذنوب البتة، وغرض الشاعر أن يدعي البراءة عن جميع الذنوب، فعلمنا أن المعنى يتفاوت بالرفع والنصب، ومما يتفاوت فيه المعنى بسبب تفاوت الإعراب في هذا الباب قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾(سورة القمر، الآية:٤٩)، فمن قرأ ﴿كُلَّ﴾ شيء بالنصب، أفاد أنه تعالى خلق الكل بقدر، ومن قرأ ﴿كُلٌّ﴾ بالرفع لم يفد أنه تعالى خلق الكل، بل يفيد أن كل ما كان مخلوقا له فهو إنما خلقه بقدر، وقد يكون تفاوت الإعراب في هذا الباب بحيث لا يوجب تفاوت المعنى كقوله: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾(سورة يس، الآية:٣٩)، فإنك سواء قرأت ﴿وَالْقَمَرَ﴾ بالرفع أو بالنصب فإن المعنى واحد فكذا في هذه الآية سواء قرأت وكلا وعد الله الحسنى أو قرأت وكل وعد الله الحسنى فإن المعنى واحد غير متفاوت.

وقد نقل بن مالك في التسهيل الإجماع على: أن الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه إن كان مفعولاً به والمبتدأ كل أو شبهه في العموم والافتقار، ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك، ولا يُخص جوازه بالشعر خلافاً للكوفيين (ابن مالك،١٩٦٧م:٤٨). وقد ذكر ابن عطية في تفسيره: هكذا الرواية في الشاهد الشعري برفع "كُلُّهُ" وبها يتم المعنى الصحيح لأنه أراد التبرؤ من جميع الذنب، ولو نصب

«كُلَّ» لكان ظاهر قوله إنه صنع بعضه، وهذا هو حذف الضمير من الخبر وهو قبيح [في بيت أبي النجم]، والتقدير "يبغونه ولم أصنعه" (ابن عطية، ١٤٢٢هـ:٢/٢٠٢).

في هذه المسألة وجد الباحث أن الرازي استحسن ما قاله الشيخ عبد القاهر وخلاصته أن الإعراب بالرفع أو النصب يتفاوت بحسب المعنى فإن أمكن الإعراب بالوجهين ولم يتغير المعنى أو يخل به فعلى حسب الأغراض والمعاني التي تقع فيها فعندئذ لا يكون إلا للضرورة التي تقتضي ذلك والله أعلم.

المبحث الرابع: مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة شذوذاً

قال الله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ﴾ (سورة يونس، الآية:٢) قال الرازي الهمزة في قوله: ﴿أَكَانَ﴾ لإنكار التعجب ولأجل التعجيب من هذا التعجب و ﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ اسم كان و ﴿عَجَبًا﴾ خبره، وقرأ ابن عباس "عَجَبٌ" فجعله اسماً وهو نكرة و ﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ خبره وهو معرفة كقوله:

_____ ... يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

(حسان بن ثابت،١٩٩٤م:١٨).

موضع الشاهد الشعري: "مِزَاجُهَا" حيث جاءت معرفة وهي خبر "يَكُونُ" و "عَسَلٌ" اسمها وهو نكرة. وهذا محمول على الشذوذ، وهذا تخريج الزمخشري وابن عطية. قال بن جني: إنما جاز ذلك [في البيت] من حيث كان عسل وماء جنسين فكأنه قال: يكون مزاجها العسل والماء، ومشابهة نكرة اسم الجنس لمعرفته (ابن جني، ١٩٩٩م:١/٢٧٩). ومن المعلوم أنّ أصلَ المبتدأ أن يكون معرفة، وأصلَ الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأنّ الغرض في الاخبارات إفادةُ المخاطَب ما ليس عنده، وتنزيلُه منزلتَك في علمِ ذلك الخبر. والإخبار عن النكرة لا فائدةَ فيه (ابن يعيش، ٢٠٠١م:١/٢٢٤).

قال بن مالك: ويلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبرة نكرة في الأصل، لأنه إذا كان معرفة مسبوقا بمعرفة، توهم كونهما موصوفا وصفة، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم، فكان أصلاً. وأيضاً فإن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله، والفعل يلزمه التنكير، فاستحق الخبر لشبهه به أن يكون راجحاً تنكيره على تعريفه، بشرط الفائدة (ابن مالك،١٩٩٠م: ١/٢٨٩،٢٩٠) (٣٥٦).

فمذهب جمهور النحاة إلى أن اسم "كان" هو المعرفة، والخبر النكرة؛ ولا يعكس إلا في الضرورة. وقد علل سيبويه عدم جعل النكرة الاسم بأن ذلك يؤدى إلى اللبس... فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللَّبس ويَجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ وقد يجوز في الشعر وفي ضعْفٍ من الكلام (سيبويه،١٩٨٨م: ١/٤٨). وقد رجّح الرازي أن تكون "كان" تامة، و"أن أوحينا"، بدلاً من عجب، وبهذا القول قاله الزمخشري في الكشّاف (الزمخشري،١٤٠٧هـ:٢/٣٢٧). فيظهر من خلال هذا الإيضاح، أن مذهب جمهور النحاة هو الأقرب حتى يكون الكلام واضحاً لا غموض فيه، وتحصل الفائدة، وهي المقصود من الكلام، ولا

يعنى هذا رد القراءة أو تضعيفها، والقراءة ما دامت صحيحة السند، فلا ينبغي ردها بحال من الأحوال، بل تجعل أصلاً يقاس عليه.

المبحث الخامس: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به

قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ (سورة الأنعام، الآية:١٣٧)، قال الرازي عند هذه الآية: قرأ ابن عامر وحده ﴿زُيِّنَ﴾ بضم الزاء وكسر الياء وبضم اللام من: ﴿قَتْلُ﴾ و: ﴿أَوْلادَهِمْ﴾ بنصب الدال: ﴿وَشُرَكَائِهِمْ﴾ الخفض والباقون: ﴿زَيَّنَ﴾ بفتح الزاي والياء: ﴿قَتْلَ﴾ بفتح اللام ﴿أَوْلادِهِمْ﴾ بالجر: ﴿شُرَكَاؤُهُمْ﴾ بالرفع. قال الرازي في توجيهه للقراءة: أما وجه قراءة ابن عامر فالتقدير: زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم إلا أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وهو الأولاد وهو مكروه في الشعر كما في قوله:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ ... زَجَّ الْقَلُوصِ أَبِي مَزَادَهْ

(السِّيرافي،٢٠٠٨م:٢/٣١).

موضع الشاهد الشعري: "زَجَّ الْقَلُوصِ أَبِي مَزَادَهْ" حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله: "زَجَّ" والمضاف إليه الذي هو قوله: "أَبِي مَزَادَهْ" بمفعول المضاف الذي هو قوله: "الْقَلُوصِ". وقد تكلم الزمخشري في قراءة بن عامر ورد الشاهد الشعري السابق فقال: لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً [قبيحًا] مردوداً، كما سمج وردّ: "زجّ القلوص أبى مزاده" فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته (الزمخشري،١٤٠٧هـ:٢/٧٠).

أما جمهور نحاة الكوفيين، قالوا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. قال بن الجزري: والحق في غير ما قاله الزمخشري ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟ بل الصواب جواز مثل هذا الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختيارا، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر ويكفي في ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء – رضي الله عنهما –، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب فكلامه حجة وقوله دليل لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به فكيف، وقد قرأ بما تلقى وتلقن، وروى وسمع ورأى إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه وأنا رأيتها فيه كذلك مع أن قارئها لم يكن خاملا، ولا غير متبع، ولا في طرف من الأطراف ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب (ابن الجزري، بدون تاريخ:٢/٢٦٣،٢٦٤).

ويرى الرازي أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه مكره وبهذا يكون موافقاً لما ذهب إليه البصريون. ووجد الباحث أنه قد يرد على ما ذكره البصريون أن الفصل في البيت ليس بضرورة، لتمكن الشاعر من

تغيير ذلك، ما رد عليهم بن هشام بكلام جميل حول هذا حيث قال في تخليص الشواهد: وإذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر (ابن هشام،١٩٨٦م:٨٢،٨٣). ويمكن القول بأن الضرورة ليست هي التي جعلته يفصل؛ لأنه قد يجوز إضافة زج إلى القلوص، ورفع أبي مزادة فاعلًا، وقد أجاز هو جره بدلًا مما قبله على الجر فيهما.

المبحث السادس: العطف على المضمر المجرور دون إعادة الجار

قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (سورة النساء، الآية:١)، أورد الفخر الرازي عند قوله: ﴿وَالأَرْحَامَ﴾ قول صاحب الكشاف بأنه قرئ فيها بالحركات الثلاث (الزمخشري، ١٤٠٧هـ:١/٤٦٢)، ومنها كما قال الرازي: قرأ حمزة وحده ﴿وَالأَرْحَامِ﴾ بجر الميم، ثم قال: قال القفال رحمه الله: وقد رويت هذه القراءة عن غير القراء السبعة عن مجاهد وغيره. ثم وجه هذه القراءة توجيهًا حسنًا مدعومًا بالحجة قال: فلهذه القراءة وجهان: **أحدهما**: أنها على تقدير تكرير الجار، كأنه قيل تساءلون به وبالأرحام. **وثانيها**: أنه ورد ذلك في الشعر وأنشد سيبويه في ذلك:

فَالْيَوْمَ قَدْ بِتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

(سيبويه،١٩٨٨م،٢/٣٨٣). وأنشد أيضًا:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا ... وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوْطُ نَفَانِفِ

(مسكين الدارمي،١٩٧٠م:٥٣).

موضع الشاهد الشعري الأول: "الْأَيَّامِ" حيث عطفها بالواو على الضمير المخاطب المتصل الكاف في قوله: "بِكَ" على تقدير تكرير الجار. من غير إعادة "الجار" مع المعطوف؛ ولو أعاد لقال: "فَمَا بِكَ وَبِالْأَيَّامِ" والأمثلة على هذا كثيرة.

موضع الشاهد الشعري الثاني: "وَالْكَعْبِ" حيث جاءت مخفوضة بالعطف على الضمير المخفوض في قوله: "بَيْنَهَا" من غير إعادة الجر والتقدير: " وَمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَعْبِ".

قال الفخر الرازي موظفًا الشاهد الشعري لتوجه القراءة: أما قراءة حمزة فقد ذهب الأكثرون من النحويين إلى أنها فاسدة، قالوا: لأن هذا يقتضي عطف المظهر على المضمر المجرور وذلك غير جائز. **و**جوّز الكوفيون عطف الظاهر على المضمر المخفوض دون إعادة الجار (أبو حيّان الأندلسي،١٩٩٨م: ٤/٢٠١٣) وحجتهم في ذلك بأنه قد ورد في التنزيل وكلام العرب، قال الله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ" بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة – وهو حمزة الزيات– وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وغيرهم من القراء (أبو البركات الأنباري،٢٠٠٣م:٢/٣٧٩).

ففي هذه المسألة دافع الفخر الرازي عن القراءة المتواترة، ورد الأقيسة اللغوية، والتحاكم إلى النقل والسماع. ثم أورد وجوهًا احتج بها البصريون، ثم قال: واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوها قوية، في دفع

الروايات الواردة في اللغات، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت. ولم يكتف الرازي بهذا، بل أخذ يوجه القراءة توجيها حسنًا مقرونًا بالحجة، يقول في ذلك: "وأيضا فلهذه القراءة وجهان:

حدهما: أنها على تقدير تكرير الجار، كأنه قيل: تساءلون به وبالأرحام.

ثانيها: أنه ورد ذلك في الشعر، وأنشد سيبويه" وأورد البيتين في هذه المسألة. ثم بيّن أن الأخذ والاستدلال بالقراءة المتواترة أولى من أبيات الشعر حيث قال متعجبًا من النحاة: والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن. ويرى الباحث أن العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الجار غير جائز في القياس، وما ورد من السماع محمول على شذوذ إضمار الجار والله أعلم.

المبحث السابع: نصب الفعل المضارع بعد ﴿أَنْ﴾ المضمرة

قال تعالى: ﴿وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ (سورة المدثر، الآية:٦). قال الفخر الرازي عند قوله: ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ وقرأ الأعمش: ﴿تَسْتَكْثِرَ﴾ بالنصب بإضمار ﴿أَنْ﴾ كقوله:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

(طرفة بن العبد، ٢٠٠٠م:٤٥).

موضع الشاهد الشعري: "أَحْضُرَ" [برواية النصب] حيث أضمر "أَنْ" وأبقى عملها وتقديره: "أن أحضرَ" قال الأنباري: على أنه فعل مضارع منصوب بأن المصدرية محذوفة (أبو البركات الأنباري، ٢٠٠٣م:٢/٤٥٦).

قال الفخر الرازي: وأجاز رفع الفعل المضارع إذا أُضمرت قبله ﴿أَنْ﴾ المصدرية الأخفش "فـ"أَحْضُرُ" في معنى "أَنْ أُحْضُرَ" (الأخفش الأوسط، ١٩٩٠م:١/١٤٠). والفراء "ألا ترى أن ظهور "أَنْ" في آخر الكلام [وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ] يدل: على أنها معطوفة على أخرى مثلها في أول الكلام وقد حذفها" والزجاج (الزجاج، ١٩٨٨م:١/١٦٥). وقطرب وعلي بن عيسى وأبو مسلم. وقد وافق القرطبي الكوفيين فيما ذهبوا إليه، فأجاز النصب والرفع على حد سواء، فالنصب على إضمار أن، والرفع على حذفها (القرطبي، ١٩٦٤م:٢/١٣).

وقال الأعلم الشنتمري: وقد يجوز النصب بإضمار أن ضرورة، وهو مذهب الكوفيين (سيبويه، ١٤١٠هـ: ١/٥٢٨). وأجاز ابن فارس الاضمار والنصب بـ "أَنْ" عند شاهد هذا البيت فقال: من سنن العرب الإضمار في الأسماء كقولهم: ألا يا أسلمي يريدون "يا هذه اسلمي"، ويضمرون الحروف كقول

قائلهم: [ألا أيُّهذا الزاجري أحضر الوغى]. ألا أي هذا الزاجري أشهد الوغى، بمعنى "أن أشهد" وفي الأفعال نحو: أثعلباً وتفر: أي: أترى ثعلباً (ابن فارس،١٩٩٧م: ٩٢،١٧٦،١٧٧،١٧٨).

ويرى البصريون أنه لا يجوز في الفعل المضارع النصب بإضمار "أَنْ" إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام (ابن عصفور،١٩٨٠م:١/١٣٢). ومنع البصريون النصب بإضمار "أَنْ" من غير بدل، وأجابوا عن قول الكوفيين بأن قراءة عبد الله بن سعود قراءة شاذة، وليس لهم فيها حجة، وأن الفعل في قوله تعالى: {تعبدوا} مجزوم بلا؛ لأن المراد بها النهي (أبو البركات الأنباري،٢٠٠٣م:٢/٤٦٠). وخرّجوا الشاهد الشعري على أن الرواية الصحيحة فيه عندهم هي الرفع في قوله: (أُحضرُ)، وأما رواية النصب في الشاهد الشعري فلعل الشاعر رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال "أَنْ" مع الحذف، ولئن صحت الرواية فهو محمول على التوهم أنه أتى بأن، فنصب على طريق الغلط (أبو البركات الأنباري،٢٠٠٣م:٢/٤٦٠).

قال الفخر الرازي: بأن قراءة ابن مسعود: ولا تمنن أن تستكثر تؤيد [رواية النصب] الشاهد الشعري بنصب الفعل بعد "أَنْ" المضمرة. ويرى الباحث أن نصب الفعل المضارع بعد "أَنْ" المضمرة أو رفعه، قد ورد في كلام العرب وأشعارها على حدٍ سواء، وكذلك ورود ذلك في آيات كثيرة، فذلك يدل على جوازهما، بالإضافة الى القراءات القرآنية التي أيدت ذلك وصححته.

المبحث الثامن: إسْكان لام الفعل المضارع من غير جازم للتخفيف

قال تعالى: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ (سورة هود، الآية:٢٨). وقال جل وعلا: ﴿ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الآخِرِينَ﴾ (سورة المرسلات، الآية:١٧). قال الفخر الرازي عند قوله: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ أجاز الفراء إسكان الميم الأولى، وروي ذلك عن أبي عمرو قال: وذلك أن الحركات توالت فسكنت الميم وهي أيضًا مرفوعة وقبلها كسرة والحركة التي بعدها ضمة ثقيلة.

ثم أورد الفخر الرازي قول الزجاج: أن جميع النحويين البصريين لا يجيزون إسكان حرف الإعراب إلا في ضرورة الشعر وما يروى عن أبي عمرو فلم يضبطه عنه الفراء، وروي عن سيبويه أنه كان يخفف الحركة ويختلسها (الزجاج،١٩٨٨م:٤/٢٧٥،٢٧٦).

ثم قال الفخر الرازي عند قوله: ﴿نُتْبِعُهُمُ﴾ أنها جاءت على الاستئناف على معنى سنفعل ذلك ونتبعُ الأول الآخر، ويدل على الاستئناف قراءة عبد الله ﴿سَنُتْبِعُهُمُ﴾ سنتبعُهم، فإن قيل: قرأ الأعرج ﴿ثُمَّ نُتْبِعْهُمُ﴾ بالجزم وذلك يدل على الاشتراك في ﴿أَلَمْ﴾، وحينئذ يكون المراد به الماضي لا المستقبل، قلنا: القراءة الثابتة بالتواتر ﴿نُتْبِعُهُمُ﴾ بحركة العين، وذلك يقتضي المستقبل، فلو اقتضت القراءة بالجزم أن يكون المراد هو الماضي لوقع التنافي بين القراءتين، وإنه غير جائز. فعلمنا أن تسكين العين ليس للجزم للتخفيف كما روي في بيت امرئ القيس:

وَالْيَوْمَ أُشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... _____

(امرؤ القيس،١٩٨٤م:١٢٢،٢٥٨).

موضع الشاهد الشعري: "أشْرَبْ" حيث سكَّن آخر الفعل المضارع، وهو "الباء" في حال الرفع مع الوصل من غير جازم للتخفيف وقيل للضرورة الشعريّة، والأصل أن يقول: "أشْرَبُ" بالضمة. واتفق النحاة على أن الفعل إذا تجرد عن الناصب والجازم كان مرفوعًا، وما ورد من كونه مجردًا عن الناصب والجازم وهو مجزوم حينئذ إما أنه ضرورة، وإما أنه شاذ، وإما أنه مؤول.

وقد يجوز الإسكان فيه للتخفيف لا للجزم. قال النحاس: وقد أجاز ذلك النحويون القدماء الأئمة (النحاس،١٤٢١هـ:١/٥٤). قال السيرافي عند شرح شاهد هذا البيت: والذي قاله سيبويه عندي صحيح وذلك أن الذين أنكروا هذا إنما أنكروه من أجل ذهاب الإعراب ولا خلاف بينهم أن الإعراب قد يزول بالإدغام (السيرافي،٢٠٠٨م:٥/٧٥).

وقد رد بن جني على المبرّد حين اعترض على سيبويه عند شاهد هذا البيت فقال: وأما اعتراض أبي العباس [المبرّد] هنا على الكتاب، فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب؛ لأنه حكاه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضًا غيره. وقول أبي العباس: إنما الرواية: "فاليوم فاشرب"، فكأنه قال لسيبويه: كذبتَ على العرب، ولم تَسمع ما حكيته عنهم. وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرَف فقد سقطت كلفة القول معه (ابن جني،١٩٩٩م: ١/١١٠).

وقد رد أبو حيان عند شاهد هذا البيت على ما زعمه المبرّد بأن قراءة أبي عمرو في قوله: "بارئكم" لحن، وقال إن ما ذهب إليه ليس بشيء، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرّد لذلك منكر (أبو حيّان الأندلسي،١٤٢٠هـ: ١/٣٣٣).

وقال بن خالويه عند شاهد هذا البيت مستدلًا به على قراءة أبي عمرو: رواه اليزيديّ عن أبي عمرو بإسكان الهمزة في قوله: يأمركم وينصركم ويلعنهم ويجمعكم وأسلحتكم. يسكّن ذلك كلّه كراهة لتوالي الحركات، وقد خرّج الإسكان على أنّ أصل القراءة باختلاس الهمزة والحركة؛ لأنّ أبا عمرو [من القراء السبعة] كان يميل إلى التّخفيف فيرى من سمعه يختلس أنّه يسكّن (ابن خالويه،١٤٠١هـ:٧٨). وعلى هذا الرأي ابن مالك وقال إن أبا عمرو حكاه عن لغة بني تميم أنهم تسكنون المرفوع من يعلمْهم ونحوه (ابن مالك،١٩٩٠م:١/٥٨).

وعلق ابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات على قراءة أبي عمرو بقوله: أنه كان يستعمل في قراءته التخفيف كثيرا ... وما أشبه ذلك من الحركات المتواليات ... وقال اليزيدي في ذلك كله إنه كان يسكن اللام من الفعل في جميعه. والقول ما أخبرتك به من إنه كان يؤثر التخفيف في قراءته كلها (ابن مجاهد،١٤٠٠هـ:١٥٦). والصحيح أن ذلك جائزٌ سماعاً وقياساً (عبد القادر البغدادي،١٩٩٧م: ٨/٣٥٢).

ومنهم من رأى المنع مطلقًا في الشعر وغيره وعليه المبرد لأن رواية الديوان المحقق (فاليوم فاشْربْ) ولا شاهد فيها. ينظر ديوان أمرئ القيس ص ٢٥٨. قال أبو زيد الأنصاري في نوادره: والرواية الجيدة ما ذكر وهي «فاليوم فاشرب»، «واليوم أسقى» ورواية من روى «فاليوم أشرب» لا يجوز عندنا إلا على ضرورةٍ قبيحةٍ، وإن كان جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوا (أبو زيد الأنصاري،١٩٨١م:١٨٨). ولولا أنّ النحويّين يذكرون هذا البيت ويحتجّون به في تسكين المتحرّك لاجتماع الحركات، وأنّ كثيرا من الرواة يروونه هكذا، لظننته. فاليوم أسقى غير مستحقب (ابن قتيبة الدِّينَوري،١٤٢٣هـ:٩٩/١).

والفخر الرازي يرى في هذه المسألة أنّ تسكين الفعل المضارع من غير جازم ليس للجزم بل جاء للتخفيف وذلك لما رُوي في شاهد بيت امرئ القيس، ثم قال: وهذا هو الحق وإنما يجوز الإسكان في الشعر وذلك توجيهًا لقراءة أبي عمرو، ويرى الباحث فكما أنه يجوز ذهاب حرف الفعل المضارع للإدغام، فكذلك ينبغي أن لا يُنكر ذهابها للتخفيف، وخاصة وقد ورد ذلك في القرآن وبالقراءات المتواترة وفي اللغة وأشعار العرب.

المبحث التاسع: مجيء ﴿أَنْ﴾ مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف

قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ (سورة الأنعام، الآية:١٥٣). وقال تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (سورة يونس، الآية:١٠). قال الفخر الرازي عند قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا﴾ قرأ ابن عامر وأنْ هذا بفتح الألف وسكون النون وقرأ حمزة والكسائي ﴿وَإِنَّ﴾ بكسر الألف وتشديد النون.

ثم قال الرازي أما قراءة ابن عامر فأصلها وإنه هذا صراطي والهاء ضمير الشأن والحديث، وعلى هذا الشرط تخفف. ثم أورد الفخر الرازي قول الواحدي في: ﴿أَنْ﴾ عند قوله: ﴿أَنِ الْحَمْدُ﴾ قال: هي المخففة من الشديدة (الواحدي،١٩٩٤م:٢٩٢:٣)، فلذلك لم تعمل لخروجها بالتخفيف عن شبه الفعل. ثم استشهد الفخر الرازي على مجيء ﴿أَنْ﴾ مخففة في الآيتين السابقتين بشعر الأعشى حيث قال:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ... أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

(الأعشى،١٩٥٠م:٥٩).

موضع الشاهد الشعري: "أَنْ هَالِكٌ" حيث خُفّفت "أَنْ" المفتوحة وألغي عملها واسمها، والتقدير: قد علموا "أنه هالك" على تقدير ضمير الشأن المحذوف.

وقول النحاس عند شرحه لأبيات سيبويه: يريد: قد علموا أنه هالك، فأضمر الهاء (النحاس،١٩٨٦م: ١٢٤). قال بن جني: هذه القراءة تدل على أن قراءة الجماعة: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ على أنَّ ﴿أَنْ﴾ مخففة من ﴿أَنَّ﴾، بمنزلة الشاهد الشعري للأعشى، وعلى أنه لا يجوز أن تكون ﴿أَنْ﴾ هنا زائدة (ابن جني،١٩٩٩م: ٣٠٨/١).

والبعض يرى مجيء ﴿أَنْ﴾ زائدة في الشاهد الشعري، ولا يستقيم أن تُجعل خفيفة لأنّ بعدها اسمًا، والخفيفة لا يليها الأسماء (جعفر شرف الدين،١٤٢٠هـ:١٤٥/٣). وذكر السمين الحلبي في الدُّر عن

الجرجاني أنَّ ﴿أَنْ﴾ هنا زائدة، والتقدير: "وآخر دعواهم الحمد لله". قال السمين: وهي دعوى لا دليل عليها مخالفة لنص سيبويه والنحويين (السمين الحلبي، بدون تاريخ:١٥٦/٦).

ويرى الفخر الرازي أنَّ ﴿أَنْ﴾ جاءت للتخفيف في الشاهد الشعري موافقة بذلك قراءة بن عامر في الآية الأولى وقراءة الجمهور في الآية الثانية، ورد على من قال أنَّ ﴿أَنْ﴾ هنا زائدة فقال: وهذا القول ليس بشيء. وقد وجد الباحث عند الشاهد الشعري الذي أورده الفخر الرازي أن الرواية الصحيحة له في عجز البيت في ديوان الأعشى هي:

_____ ... أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الحِيلَة الحيَلُ

(الأعشى،١٩٥٠م:٥٩). وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه على هذه المسألة، فإنّ موضع الشاهد الشعري في هذه الرواية: "أَنْ لَيْسَ" حيث جاءت ﴿أَنْ﴾ المخففة التي دخلت على الجملة الفعلية وفعلها جامد أي: "أنه ليس" وكعسى، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ (سورة الأعراف، الآية:١٨٥). وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (سورة النجم، الآية:٣٩). وأما عجز البيت الذي أورده الفخر الرازي وكذلك النحاة فليس فيه من كلام الأعشى إلا قوله:

"_____... _____ "يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ"

فهو عجز بيت آخر مذكور قبل صدر البيت الذي أورده الفخر الرازي بأربعة أبيات من نفس القصيدة؛ وهو:

إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نِعَالَ لَنَا ... إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَخْفَى وَنَنْتَعِلُ

(الأعشى،١٩٥٠م:٥٩). وهذا أيضًا لا شاهد فيه في هذه المسألة. والله أعلم.

المبحث العاشر: حذف ﴿الهَمْزَةُ﴾ للتخفيف

الموضع الأول: قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (سورة الأنعام، الآية:٤٠). أورد الفخر الرازي عند قوله: ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ قرأ نافع أرأيتكم. وأ رأيت. وأ فرأيت. وأ رأيتك وأ فرأيت وأشباه ذلك بتخفيف الهمزة في كل القرآن، والكسائي ترك الهمزة في كل القرآن، والباقون بالهمزة. أما تخفيف الهمزة، فالمراد جعلها بين الهمزة والألف على التخفيف القياسي.

وأما مذهب الكسائي فحسن، وبه قرأ عيسى بن عمر وهو كثير في الشعر، وقد تكلمت العرب في مثله بحذف الهمزة للتخفيف كما قالوا: وسله، وكما أنشد أحمد بن يحيى:

وَإِنْ لَمْ أُقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بُرْقُعًا ... _____

(أبو علي الفارسي،١٩٨٨م:٣٠٣).

موضع الشاهد الشعري: "فَالْبِسُونِي" بحذف الهمزة، أراد: "فَأَلْبِسُونِي" بإثبات الهمزة. وهذا النحو في الشعر غير ضيّق في القياس، وقد جاء منه في الكلام (أبو علي الفارسي، ١٩٩٣م:٣٤١/٦).

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (سورة المعارج، الآية:١). قال الرازي عند قوله: ﴿سَأَلَ﴾ فيه قراءتان منهم من قرأه بالهمزة، ومنهم من قرأه بغير همزة، أما القراءة الثانية وهي ﴿سَالَ﴾ بغير همز فلها وجهان:

أحدهما: أنه أراد سأل بالهمزة فخفف وقلب قال:

سَالَتْ قُرَيْشٌ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ... ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا سَأَلَتْ وَلَمْ تُصِبِ

(حسان بن ثابت،١٩٩٤م:٤٦).

موضع الشاهد الشعري: "سَالَتْ" أراد سألت، فخفف الهمزة.

والوجه الثاني: أن يكون ذلك من السيلان ويؤيده قراءة ابن عباس سال سيل والسيل مصدر في معنى السائل، كالغور بمعنى الغائر، والمعنى اندفع عليهم واد بعذاب، وهذا قول زيد بن ثابت وعبد الرحمن بن زيد قالا: سال واد من أودية جهنم بعذاب واقع. أما سائل، فقد اتفقوا على أنه لا يجوز فيه غير الهمز لأنه إن كان من سأل المهموز فهو بالهمز، وإن لم يكن من المهموز كان بالهمز أيضًا نحو قائل وخائف إلا أنك إن شئت خففت الهمزة فجعلتها بين بين.

الموضع الثالث: قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ (سورة الماعون، الآية:١). قال الفخر الرازي عند قوله: ﴿أَرَأَيْتَ﴾ قرأ بعضهم (أريت) بحذف الهمزة، قال الزجاج [هو قول الزمخشري] (الزمخشري،١٤٠٧هـ:٨٠٣/٤): وهذا ليس بالاختيار، لأن الهمزة إنما طرحت من المستقبل نحو يرى وأرى وترى، فأما رأيت فليس يصح عن العرب فيها ريت، ولكن حرف الاستفهام لما كان في أول الكلام سهل إلغاء الهمزة ونظيره:

صَاحَ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ ... رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْعِلَابِ

(الجوهري،٩٨٧م:٢٣٤٨/٦).

موضع الشاهد الشعري: "رَيْتَ" على أن أصله أرأيت، فحذفت الهمزة للتخفيف ضرورة.

الموضع الرابع: قال تعالى: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (سورة الصافات، الآية:١٢٣). قال الفخر الرازي عند قوله: ﴿إِلْيَاسَ﴾ قرأ ابن عامر: ﴿وَإِنَّ لْيَاسَ﴾ وإن إلياس بغير همزة على وصل الألف والباقون بالهمزة وقطع الألف، قال أبو بكر بن مهران: من ذكر عند الوصل الألف فقد أخطأ، وكان أهل الشام ينكرونه ولا يعرفونه، قال الواحدي (الواحدي،١٤٣٠هـ:٩٧،٩٦/١٩). وله وجهان **أحدهما**: أنه حذف الهمزة من إلياس حذفًا، كما حذفها ابن كثير من قوله: إنها لإحدى الكبر [المدثر: ٣٥] وكقول الشاعر:

وَيْلُمِّهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً ... _____

(امرؤ القيس،١٩٨٤م:٢٢٧).

موضع الشاهد الشعري: "وَيْلُمِّهَا" والأصل ويل أمها فحذف الهمزة استخفافًا ثم أتبع حركة اللام حركة الميم. **والآخر [الوجه الثاني]**: أنه جعل الهمزة التي تصحب اللام للتعريف كقوله: واليسع.

قال اللحياني: اجتمعت العرب على همز ما كان من رأيت واسترأيت وارتأيت وراءيت وما كان من رؤية العين. وقال بعضهم بترك الهمزة، وهو قليل (الأزهري،٢٠٠١م:١٥/٢٢٩). وحذف الهمزة للتخفيف يسقط في درج الكلام ضرورة. وهو ضعيف القياس، والشعر أَوْلَى به من القرآن (ابن جني،١٩٩٩م:١/٢٧٣).. وعدّوا هذا من ضرائر النقص وهو في الشعر كثير وبه قال بن عصفور (ابن عصفور،١٩٨٠م:١/٩٨،١٠٠).

قال أبو سعيد السيرافي عند شاهد الموضع الرابع: يريد وي لأمّها ووي لإمّها، فحذف الهمزة وهذا الوجه يجوز أن تقدّره فيقال: وي لأمها فتحذف الهمزة مقدرة بالضم أو بالكسر ويجوز أن يكون ويل أمها وتكون بانفصال ويل من أمّ وتكون الأم مخفوضة بإضافة ويل إليها وحذفت الهمزة فصارت ويل أمّها بفتح اللام وكسر الميم، ثم كسرت اللام اتباعا لكسرة الميم ومن الناس من يقول: ويل أمّها فيضم اللام ويلقي ضمة الألف من أمّ على اللام بعد أن يسكّنها ويحذف الألف من أمّ (السيرافي، ٢٠٠٨م: ٥/١٥).

وقال الفارسي عند شاهد الموضع الرابع: الأصل "ويلٌ لأمه" فأدغمت اللام التي هي لام "ويل" في الجارة، ثم حذفت لكثرة الاستعمال، فصار "وَيِ لأمه" ثم حذفت الهمزة فصار "ويلمه"، وجاز إدغام هذا وإن كان منفصلاً، وكان ما قبل الحرف المدغم ساكناً؛ لأن الياء حرف لين. واحتمل لما فيه من المد، وكونه عوضاً من الحركة، أن يجمع بين ساكنين، وكان ذلك حسناً، ولا إشكال في حسن إدغام "ويلٌ لأمه" إذا أدغم، إلا أنه ألزم الحذف لكثرة الاستعمال (أبو علي الفارسي،١٩٨٧م:٤٣،٤٤).

وحذف الهمزة للتخفيف جاء من باب الألف التي أبدلت من الهمزة (سيبويه،١٩٨٨م: ٣/٤٦٨). قاله سيبويه. وقال الزمخشري: وهي لغة قريش، يقولون: سلت تسأل، وهما يتسايلان (الزمخشري،١٤٠٧هـ:٤/٦٠٨). ويريد [الزمخشري] أن قريشًا قد يخففون المهموز في مقام الثقل وليس ذلك قياسًا في لغتهم، بل لغتهم تحقيق الهمز ولذلك قال سيبويه: وليس ذا بقياس متلئب [مستقيم مطّرد] وإنما يحفظ عن العرب. قال: ويكون قياسًا متلئبًا، إذا اضطر الشاعر(سيبويه، ١٩٨٨م:٣/٥٥٤).

قال أبو علي الفارسي: من قال: سال جعل الألف منقلبة عن الواو التي هي عين مثل: قال، وخاف. وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: هما يتساولان، فمن قال: سال كان على هذه اللغة، فأما قول الشاعر سالت هذيل رسول الله فاحشة ... فيمكن أن يكون من قول: من قال: يتساولان، ويمكن أن يكون من قول من جعل الهمزة عينًا، فقلب في الشعر ... فتكون الألف في سال مثل التي في باع (أبو علي الفارسي،١٩٩٣م: ٦/٣١٧،٣١٨).

وقال الزمخشري: أن حذف الهمزة في "ريت" في شاهد الموضع الثالث جاء للتخفيف. ليس بالاختيار، لأن حذفها مختص بالمضارع، ولم يصح عن العرب، ولكن الذي سهل من أمرها وقوع حرف الاستفهام في أوّل الكلام (الزمخشري،١٤٠٧هـ:٤/٨٠٣).

ويرى الفخر الرازي أن مذهب الكسائي حَسنٌ في أن الهمزة تحذف للتخفيف. وقد وظّف الرازي الشواهد الشعرية في هذه المسألة وذكر أنها كثيرة في الشعر، وتكلمت في مثلها العرب، لتوجيه قراءة الكسائي في أن الهمزة تحذف وتقلب للتخفيف. وأورد الرازي قول الزجاج [وفي الحقيقة هو قول الزمخشري في الكشاف] أن حذف الهمزة في الأصل يختص بالمضارع ولم يصح عن العرب حذفها في "ريت"، ولكن حرف الاستفهام لما كان في أول الكلام سهل إلغاء الهمزة.

ومن النتائج في هذا البحث وهي:

١. أن فخر الدين الرازي استعان في تفسيره مفاتيح الغيب بالشواهد الشعرية النحوية لتوجيه القراءات القرآنية.
٢. مجيء القراءات القرآنية مؤيدة ومصححة للشاهد الشعري النحوي كما ورد ذلك في مسألة حذف "أن" المصدرية الناصبة ونصب الفعل بعدها.
٣. الشواهد الشعرية النحوية التي أوردها فخر الدين الرازي لتوجيه القراءات كانت من عصور الاحتجاج المعروفة، ولم تخرج عنها.
٤. دافع الفخر الدين الرازي عن القراءة المتواترة كما ورد ذلك في مسألة العطف على المضمر المجرور دون إعادة الجار ورد الأقيسة اللغوية، والتحاكم إلى النقل والسماع، والقياس يتضاءل عند السماع، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت.
٥. كان فخر الدين الرازي يخضع القواعد النحوية للقرآن الكريم، وقراءاته ويتعجب من منهج النحاة الذين يستحسنون إثبات لغة ببيت مجهول ولا يستحسنون إثباتها بقراءة سبعية متواترة.

الخاتمة

- الشاهد الشعري النحوي

الشاهد الشعري النحوي هو عبارة عن بيت أو أكثر من الشعر العربي الذي يستشهد به المفسر لإثبات صحة قراءة أو تفسير معين. ويستخدم هذا النوع من الشواهد في تفسير القراءات القرآنية، حيث يعمد المفسر إلى استخراج القاعدة النحوية أو البلاغية من البيت الشعري، ثم تطبيقها على القراءة القرآنية المراد تفسيرها.

- وظيفة الشاهد الشعري النحوي في التفسير

للشاهد الشعري النحوي عدة وظائف في التفسير، منها:

تثبيت القراءة القرآنية: حيث يستشهد المفسر بالشاهد الشعري النحوي لإثبات صحة قراءة معينة، وبيان أنها جائزة من الناحية النحوية والبلاغية.

توجيه القراءة القرآنية: حيث يستشهد المفسر بالشاهد الشعري النحوي لتوجيه قراءة معينة إلى معنى معين، وذلك استناداً إلى القاعدة النحوية أو البلاغية المستخرجة من البيت الشعري.

إيضاح المعنى القرآني: حيث يستشهد المفسر بالشاهد الشعري النحوي لإيضاح معنى آية قرآنية معينة، وذلك من خلال توضيح المعنى النحوي أو البلاغي للكلمة أو الجملة المعنية.

- فخر الدين الرازي واستخدام الشاهد الشعري النحوي في تفسيره

يعد فخر الدين الرازي من أبرز المفسرين الذين استخدموا الشاهد الشعري النحوي في تفسيره (مفاتيح الغيب). وقد استخدم هذا النوع من الشواهد في أكثر من عشرين ألف موضع في تفسيره، مما يدل على أهميته في منهجه التفسيري.

وقد كان فخر الدين الرازي يحرص على اختيار الشواهد الشعرية النحوية التي تتسم بالدقة والوضوح، والتي تخدم المعنى القرآني المراد تفسيره. كما كان يراعي في اختياره لهذه الشواهد أن تكون من شعراء اللغة العربية المتمكنين من قواعدها وبلاغتها.

- بعض الشواهد الشعرية النحوية التي استخدمها فخر الدين الرازي في تفسيره

يمكن أن نذكر بعض الشواهد الشعرية النحوية التي استخدمها فخر الدين الرازي في تفسيره، ومنها:

الشاهد الشعري:

يقول الشاعر:

سقى الله أرضاً بها نزلت طلوع

من شمس ضحى وضحاء الوجه جميلة

التفسير:

استشهد فخر الدين الرازي بهذا البيت الشعري في تفسيره للآية الكريمة: {وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا} [الكهف: ٢٨]. وقد استدل بهذا البيت على أن المعنى المراد من الآية هو أن الله تعالى قد غفل قلب هذا الشخص عن تذكره، وذلك لأن القلب هو محل التذكر، فإذا غفل القلب عن تذكر الله تعالى، فلا يمكن لهذا الشخص أن يتذكر الله تعالى.

الشاهد الشعري:

يقول الشاعر:

وَمَا كُلُّ مَنْ قَالَ أَنَا مُؤْمِنٌ
مُؤْمِنٌ إِنَّمَا الْإِيمَانُ مَا بَطَنَا

التفسير:

استشهد فخر الدين الرازي بهذا البيت الشعري في تفسيره للآية الكريمة: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ} [الذاريات: ٥٢]. وقد استدل بهذا البيت على أن الإيمان ليس مجرد قول اللسان، بل هو ما يستقر في القلب ويظهر على الجوارح.

يمكن القول إن فخر الدين الرازي قد استخدم الشاهد الشعري النحوي في تفسيره (مفاتيح الغيب) بأسلوب متميز، وقد ساهم هذا النهج في إثراء التفسير القرآني، وتقديم فهم جديد للقراءات القرآنية.

المراجع

القرآن الكريم.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف. (بدون تاريخ). *النشر في القراءات العشر*. بيروت: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (١٩٩٩). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. وزارة الأوقاف: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (٢٠٠٠). *سر صناعة الإعراب*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبد الله. (١٤٠١هـ). *الحجة في القراءات السبع*. بيروت: دار الشروق.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن. (١٩٨٠). *ضرائر الشِّعْر*. لبنان: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي. (١٤٢٢هـ). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين. (١٩٩٧). *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها*. الناشر: محمد علي بيضون.

ابن قتيبة الدِّينَوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم. (١٤٢٣هـ). *الشعر والشعراء*. القاهرة: دار الحديث.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين. (١٩٦٧). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين. (١٩٩٠). *شرح تسهيل الفوائد*. مصر: هجر للطباعة، والنشر، والتوزيع، والإعلان.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبو بكر البغدادي (١٤٠٠هـ). *السبعة في القراءات*. مصر: دار المعارف.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي. (١٤١٤هـ). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري. (١٩٨٦). *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد*. كلية التربية – بغداد: دار الكتاب العربي..

ابن يَعِيش، علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي. (٢٠٠١). *شرح المفصل للزمخشري*. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو النجم، الفضل بن قدامة بن عبيد الله بن الحارث العجلي. (٢٠٠٦). *ديوان أبي النجم العجلي الفضل بن قدامة*. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

أبو تمام الطائي، حبيب ابن أوس. (١٣٢٢هـ). *ديوان الحماسة*. مصر: مطبعة التوفيق شارع كلوت بك.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين. (١٤٢٠هـ). *البحر المحيط في التفسير*. بيروت: دار الفكر.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين. (١٩٩٨). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. القاهرة: مكتبة الخانجي. ط:١.

أبو زيد الأنصاري. (١٩٨١). النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري. بيروت: دار الشروق.

أبو علي الفارِسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ النحوي. (١٩٩٣). *الحجة للقراء السبعة*. دمشق ـــ بيروت: دار المأمون للتراث.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ النحوي. (١٩٨٧). *المسائل الحلبيات*. دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت: دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ النحوي. (١٩٨٨). *كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري. (١٩٩٠). *معاني القرآن للأخفش*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور. (٢٠٠١). *تهذيب اللغة*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بَصير. (١٩٥٠). *ديوان الأعشى الكبير*. مصر: مكتبة الآداب بالجماميز.

امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي. (١٩٨٤). *ديوان امرئ القيس*. القاهرة: دار المعارف.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين. (٢٠٠٣). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين*. المكتبة العصرية. ط١.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل. (١٩٩٢). *دلائل الإعجاز في علم المعاني*. مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة.

جعفر شرف الدين. (١٤٢٠هـ). *الموسوعة القرآنية، خصائص السور*. بيروت: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. (١٩٨٧). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. بيروت: دار العلم للملايين.

حسان بن ثابت الأنصاري. (١٩٩٤). *ديوان حسان بن ثابت الأنصاري*. بيروت: دار الكتب العلمية.

رؤبة، عبد الله بن العجّاج بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي. (١٩٠٣). *مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج*. بغداد: بطلب من مكتبة المثنى.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل. (١٩٨٨). *معاني القرآن وإعرابه*. بيروت: عالم الكتب.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله. (١٤٠٧هـ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. بيروت: دار الكتاب العربي.

زهير بن أبي سلمة. (١٩٨٨). *ديوان زهير بن أبي سلمة*. بيروت: دار الكتب العلمية.

السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. (بدون تاريخ). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. دمشق: دار القلم.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر. (١٤١٠هـ). *كتاب سيبويه*. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر. (١٩٨٨). *الكتاب*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. (٢٠٠٨). *شرح كتاب سيبويه*. بيروت: دار الكتب العلمية.

طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس. (٢٠٠٠). *ديوان طرفة بن العبد*. بيروت: المؤسسة العربية – دولة البحرين: إدارة الثقافة والفنون.

عباس حسن. (١٩٦٦). *اللغة والنحو بين القديم والحديث*. مصر: دار المعارف.

عبد القادر بن عمر البغدادي. (١٩٩٧). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي. (١٩٨٣). *معاني القرآن*. بيروت: عالم الكتب.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين. (١٩٦٤). *الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي*. القاهرة: دار الكتب المصرية.

المتلمس الضُّبعي. (١٩٧٠). *ديوان المتلمس الضُّبعي رواية الأثرم وأبي عُبيدة الأصمعي*. جامعة الدول العربية: معهد المخطوطات العربية.

مسكين الدارمي، ربيعة بن عامر بن انيف بن شريح بن دارم بن تميم. (١٩٧٠). *ديوان مسكين الدارمي*. بغداد: مطبعة دار البصري.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي. (١٤٢١هـ). *إعراب القرآن*. بيروت: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري. (١٤٣٠هـ). *التفسير البسيط*. تحقيق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه. عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري. (١٩٩٤). *الوسيط في تفسير القرآن المجيد*. بيروت: دار الكتب العلمية.